

لجنة حقوق الإنسان النيابية

تشق بقرار الحكومة بشأن الموقوفين

التداول السياسي علمًا بأنه موضوع إنساني والحكومة اللبنانية مستعدة إلى سماع شكاوى هؤلاء إذا كانت لديهم معلومات دقيقة لأنه لا يمكن لأحد أن يحل محل الحكومة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا المجال».

وقال: «أنه في موضوع الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلي الذين اختطفوا من داخل الأراضي اللبنانية وهم لا يزالون قيد الاعتقال في السجون الإسرائيلية، وقد استمتعت اللجنة إلى المعلومات الموجودة لدى وزارة الخارجية حول هذا الموضوع وهناك مطالبة للأمم المتحدة لإخراج هؤلاء من أسرهم لأن في أسرهم اعتداء على القانون الدولي».

وقال: «وأخيراً تداولت اللجنة في موضوع الاعدام وخصوصاً أن هناك سجيناً لبنانياً محكومين وبينهم امرأتان بالاعدام، وكون هذا الموضوع دقيقاً وفلسفياً وإنسانياً وقضائياً فقد أخذت اللجنة وقتها لإبداء الرأي، وسيصدر عنها قريباً موقف وخصوصاً أن هناك قانوناً جديداً للعقوبات سيصدر عن مجلس النواب».

عقدت لجنة حقوق الإنسان النيابية أمس، جلسة برئاسة النائب مروان فارس وحضور النواب: قيصر معوض، محمد برجاوي، وجيه البعريني ومحمد الحجار، وممثل وزارة الخارجية السفير ناجي أبي عاصي.

وبعد الجلسة قال النائب فارس: «ناقشت لجنة حقوق الإنسان في جلساتها الماضية المدرجة على جدول أعمالها وأبزرها الإفراج عن الموقوفين في السجون السورية وقضية الأسرى في السجون الإسرائيلية وفي أوضاع السجون في لبنان، وهذا الموضوع هو من خارج جدول أعمال اللجنة إضافة إلى مناقشة موضوع الاعدام في لبنان».

وأضاف: «أنه في ما خص الإفراج عن الموقوفين اللبنانيين، فإنني أوجه ثناء وشكراً باسم اللجنة للرئيس السوري الدكتور بشار الأسد على هذه الخطوة التي أغلقت هذا الملف».

وأشار فارس إلى أن لجنة حقوق الإنسان النيابية تعطي الثقة والدعم الكاملين للحكومة وللقرار الذي سوف يصدر عنها الجهة الاستماع إلى شكاوى الأهالي لإخراج هذا الموضوع من